

# بسم الله الرحمن الرحيم المجلس التشريعي الفلسطيني



الدورة الخامسة - الفترة الأولى

محضر الجلسة الأولى / الاجتماع الرابع  
المنعقد في مدينة رام الله  
يومي الثلاثاء والأربعاء  
الموافق 2000/5/3-2

## فهرس المحتويات

4	أولاً: الافتتاحية.....
4	ثانياً: الحضور والغياب .....
4	ثالثاً: إقرار التعديلات والاضافات المقترحة على جدول الأعمال.....
4	رابعاً: إقرار محاضر الاجتماعات السابقة.....
4	تقرير وزير الشؤون البرلمانية.....
5	خامساً: تقارير اللجان.....
5	1-تقرير لجنة الموازنة.....
5	2-تقرير اللجنة الاقتصادية.....
6	سادساً: مشاريع القوانين.....
6	1-القراءة الثانية لمشاريع القوانين.....
6	أ.مشروع قانون الاحصاءات العامة رقم (31/98/م.و).....
9	2-القراءة الثالثة لمشاريع القوانين.....
9	أ.مشروع قانون المرور رقم (49/99/م.و).....
10	ثالثاً: الأسئلة الموجهة إلى الوزراء.....
11	خامساً: استكمال تقارير اللجان.....
11	1-تقرير لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي.....
12	سادساً: استكمال مشاريع القوانين.....
12	1-تقديم مشاريع القوانين.....
12	2-إحالة مشاريع القوانين.....
12	3-المناقشة العامة.....
12	أ.مشروع قانون الطيران المدني رقم (69/2000/م.و).....
12	ب.مشروع قانون ايجار المساكن والعقارات التجارية رقم (68/2000/م.و).....
13	مذكرة حول مشروع قانون تنظيم تجارة وتداول مبيدات الآفات الزراعية رقم (52/99/م.و).....

## المرفقات

1-تقرير مفصل بالغياب

2-قرار رقم 5/1/457

3-قرار رقم 5/1/458

4-قرار رقم 5/1/459

5-قرار رقم 5/1/460

6-قرار رقم 5/1/461

7-قرار رقم 5/1/462

محضر جلسة يوم الثلاثاء  
الموافق 2000/5/2 المنعقدة في مدينة رام الله  
الساعة 11:20 صباحا

**أولاً: الافتتاحية**

افتتح الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" باسم الله ثم باسم فلسطين وعاصمتها القدس الشريف الاجتماع الرابع من جلسة المجلس التشريعي الأولى للدورة الخامسة.

**ثانياً: الحضور والغياب**

الحضور: (67) عضواً، والغياب (20) عضواً.

(مرفق تقرير مفصل بالغياب)

**ثالثاً: إقرار التعديلات والإضافات المقترحة على جدول الأعمال**

تم إقرار الإضافات المقترحة على جدول الأعمال للاجتماع الرابع من الجلسة الأولى بطلب من الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس"، وبإجماع الأخوة الأعضاء، وإضافة البنود التالية:

- 1- تقرير اللجنة الوزارية حول موضوع تحسين رواتب العاملين في السلطة وخاصة المعلمين في المدارس الحكومية.
- 2- المناقشة العامة لمشروع قانون الطيران المدني.
- 3- المناقشة العامة لمشروع قانون ايجار المساكن والعقارات التجارية.
- 4- القراءة الثالثة لمشروع قانون المرور.
- 5- تأجيل مشروع قانون منع تعذيب الموقوفين والمحتجزين والمسجونين.

**رابعاً: إقرار محاضر الاجتماعات السابقة**

بطلب من الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس"، تم إقرار محضر الاجتماع الثالث من الجلسة الأولى بإجماع الأخوات والأخوة الأعضاء.

**تقرير وزير الشؤون البرلمانية**

• دعا الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" الأخ/ نبيل عمرو "وزير الشؤون البرلمانية" لتقديم تقريره حول عمل اللجنة الوزارية - التشريعية المشكلة لبحث موضوع تحسين رواتب العاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة معلمي المدارس الحكومية.

- قدم الأخ/ نبيل عمرو "وزير الشؤون البرلمانية" التقرير.
- ناشد الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" الاخوة المعلمين في المدارس الحكومية للعودة عن اضرابهم الحالي.
- ناقش المجلس التقرير، وبناء عليه اتخذ قرار رقم (5/1/457).

(مرفق نص القرار)

## خامساً: تقارير اللجان

### 1- تقرير لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية

• تلا الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" الرسالة الموجهة من الأخ/ محمد زهدي النشاشيبي "وزير المالية" التي يطلب فيها تأجيل مناقشة تقرير لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية حول تقرير الحساب الختامي للموازنة العامة للسنة المالية 1997، وذلك نظراً لتأخر تبليغه بموعد الجلسة، كما أكدت الأخت/ عبلة النشاشيبي "مدير عام دائرة الموازنة في وزارة المالية" على ما ورد في الرسالة.

### 2- تقرير اللجنة الاقتصادية

- دعا الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" لتقديم تقرير اللجنة حول قطاع التأمين في فلسطين والمشكلات التي تواجهه.
- قدم الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" التقرير.
- ناقش المجلس التقرير، وبناء عليه اتخذ قرار رقم (5/1/458).

(مرفق نص القرار)

1- القراءة الثانية لمشاريع القوانين

- أ. مشروع قانون الاحصاءات العامة رقم (98/31 م.و).
- دعا الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" الأخ/ جمال الشوبكي رئيس اللجنة الاقتصادية" لتقديم تقرير القراءة الثانية لمشروع قانون الاحصاءات العامة.
  - قدم الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" التقرير.
  - شرع المجلس بالقراءة الثانية وفقاً لأحكام المادة (65) من النظام الداخلي.
- اقترح الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" إقرار الفقرتين (5) و (10) من المادة (3) بالتعديلات المقترحة من اللجنة.
- بإجراء التصويت حول إقرار الفقرة (5) من المادة (3) كانت النتيجة:
  - إقرار الفقرة (5) من المادة (3) بالتعديلات المقدمة من اللجنة لتصبح على النحو التالي:
- إجراء تعداد عام للسكان والمساكن و**تعداد زراعي** كل عشر سنوات أو أقل من ذلك وفق أحكام قرار التعداد الخاص الذي يصدر عن رئيس السلطة الوطنية وتعداد للمنشآت كل خمس سنوات أو أقل من ذلك.
  - بإجراء التصويت حول إقرار الفقرة (10) من المادة (3) كانت النتيجة:
  - إقرار الفقرة (10) من المادة (3) بالتعديلات المقدمة من اللجنة لتصبح على النحو التالي:
- المشاركة الفعالة في بناء وتطوير السجلات الإدارية و**المركزية** المختلفة لتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني الإدارية والإحصائية.
- اقترح الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" إقرار اضافة بندين إلى الفقرتين (ب) و (د) من المادة (5) كالتالي:
- الفقرة (ب)
- إضافة البند (7) السياحة.**
- الفقرة (د)
- إضافة البند (10) قضايا المرأة.**
- بإجراء التصويت حول إقرار اضافة البند (7) إلى الفقرة (ب) والبند (10) إلى الفقرة (د) من المادة (5)، كانت النتيجة:

- إقرار اضافة البند (7) إلى الفقرة (ب) و البند (10) إلى الفقرة (د) من المادة (5)
- اقترح الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" إقرار الفقرة (2) من المادة (6) بالتعديلات المقترحة من اللجنة.
  - بإجراء التصويت حول إقرار الفقرة (2) من المادة (6) كانت النتيجة:
  - إقرار الفقرة (2) من المادة (6) بالتعديلات المقدمة من اللجنة لتصبح على النحو التالي:
  - إصدار التعليمات أو التوجيهات اللازمة للموظفين أو المتقدين فيما يتعلق بالنشاطات المختلفة لجمع البيانات.
- اقترح الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" إقرار الفقرة (2) من المادة (10) بالتعديلات المقترحة من اللجنة.
  - بإجراء التصويت حول إقرار الفقرة (2) من المادة (10) كانت النتيجة:
  - إقرار الفقرة (2) من المادة (10) بالتعديلات المقدمة من اللجنة لتصبح على النحو التالي:
  - تنسق الوحدات الإحصائية عملها مع الجهاز وتتقيد بالمفاهيم والتعريفات الفنية الصادرة عن الجهاز في مجال عملها.
- اقترح الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" إقرار اضافة الفقرة (3) الى المادة (10) كالتالي:
- يجوز للوزارات والمؤسسات الحكومية بعد موافقة الجهاز جمع البيانات الإحصائية من الميدان على أن تكون هذه البيانات محددة وذات علاقة مركزية بنطاق عمل هذه الوزارات أو المؤسسات وغير متوفرة في الجهاز.
  - بإجراء التصويت حول إقرار اضافة الفقرة (3) الى المادة (10) كانت النتيجة:
  - إقرار اضافة الفقرة (3) الى المادة (10) بتعديلات الاخوة الأعضاء لتصبح على النحو التالي:
  - لوزارات أو المؤسسات الحكومية وبالتنسيق مع الجهاز جمع البيانات الإحصائية من الميدان على أن تكون هذه البيانات محددة وذات علاقة مباشرة بنطاق عمل هذه الوزارات أو المؤسسات وغير متوفرة في الجهاز.

- اقترح الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" إقرار الفقرة (1) من المادة (12) بالتعديلات المقترحة من اللجنة.
- بإجراء التصويت حول إقرار الفقرة (1) من المادة (12) كانت النتيجة:
- إقرار الفقرة (1) من المادة (12) بالتعديلات المقدمة من اللجنة لتصبح على النحو التالي:

#### • التعدادات:

- يحدد موعد إجراء التعداد العام للسكان والمساكن وموعد إجراء التعداد الزراعي بقرار من رئيس السلطة الوطنية وفق أحكام القرار الخاص بالتعداد.
- اقترح الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" إقرار الفقرة (4) من المادة (12) بالتعديلات المقترحة من اللجنة.
- بإجراء التصويت حول إقرار الفقرة (4) من المادة (12) كانت النتيجة:
- إقرار الفقرة (4) من المادة (12) بالتعديلات المقدمة من اللجنة لتصبح على النحو التالي:

- يتعين على جميع الأشخاص المعنويين من مؤسسات أو جمعيات أو هيئات أو شركات أو غير ذلك وأصحاب المحلات التجارية أو الصناعية أو المحلات العامة أو من ينوب عنهم في البلاد، الإجابة على استمارات التعداد وتقديم جميع البيانات المطلوبة في التواريخ وبالشكل الذي يقرره الجهاز وفقاً لأحكام هذا القانون أو أية أنظمة تصدر بموجبه.

- اقترح الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" إقرار الفقرة (3) من المادة (14) بالتعديلات المقترحة من اللجنة.
- بإجراء التصويت حول إقرار الفقرة (3) من المادة (14) كانت النتيجة:
- إقرار الفقرة (3) من المادة (14) بالتعديلات المقدمة من اللجنة لتصبح على النحو التالي:

- يتعين على كل موظف أو منتدب التوقيع على تعهد يلتزم بموجبه بعدم إفشاء أو نشر أية معلومات أو بيانات فردية.



- اقترح الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" إقرار الفقرة (5) من المادة (16) بالتعديلات المقترحة من اللجنة.
- بإجراء التصويت حول إقرار الفقرة (5) من المادة (16) كانت النتيجة:
- إقرار الفقرة (5) من المادة (16) بالتعديلات المقدمة من اللجنة والمجلس لتصبح على النحو التالي:
- كل شخص طبيعي يثبت امتناعه دون عذر عن تقديم البيانات الإحصائية التي يطلبها الجهاز لأغراض التعداد، وفقاً لأحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تزيد عن (100) مائة دينار أردني أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً.
- اقترح الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" إقرار المادة (19) بالتعديلات المقترحة من اللجنة.
- بإجراء التصويت حول إقرار المادة (19) كانت النتيجة:
- إقرار المادة (19) كما هي على النحو التالي:
- يطبق هذا القانون على المواطنين والأجانب الموجودين في فلسطين.
- بإجراء التصويت حول إقرار مشروع قانون الاحصاءات العامة بالقراءة الثانية كانت النتيجة: إقرار مشروع قانون الاحصاءات العامة بالقراءة الثانية ومعارضة: الأخ/ سليمان الرومي. وبناء عليه اتخذ قرار رقم (5/1/459).

(مرفق نص القرار)

## 2- القراءة الثالثة لمشاريع القوانين

أ. مشروع قانون المرور رقم (99/49/م.و).

أعلن الأخ/ ابراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" عن تأجيل عرض مشروع قانون المرور بالقراءة الثالثة من هذه الجلسة إلى الجلسة القادمة بناءً على طلب مكتوب من الأخ/ علي القواسمي "وزير المواصلات" وموافقة الأخ/ فخري شقورة "رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي".

رفعت الجلسة الساعة 15:30

محضر جلسة يوم الأربعاء  
الموافق 2000/5/3 المنعقدة في مدينة رام الله  
الساعة 11:30 صباحاً

استأنف المجلس أعماله بالبند ثالثاً من جدول الأعمال

ثالثاً: الأسئلة الموجهة إلى الوزراء

السؤال رقم (5/1/5)

[ماذا فعلت وزارة الشؤون المدنية من اجل استصدار بطاقات هوية لعدد من المواطنين الذين ولدوا وعاشوا في فلسطين ولم يسجلوا في الوثائق الرسمية الخاصة بالوالدين، علماً بأن الوزارة طالبتهم بتقديم طلب جمع شمل داخلي، لكن حتى الآن لم يحصلوا على الهويات]

- تم توجيه السؤال رقم (5/1/5) إلى الأخ/ جميل الطريفي "وزير الشؤون المدنية" من قبل الأخ/ عبد القادر حامد.
- بعد الاستماع إلى إجابة الأخ/ جميل الطريفي "وزير الشؤون المدنية" توجه الأخ/ ابراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" إلى الأخ/ عبد القادر حامد لمعرفة ما إذا كان إقتنع بالإجابة.
- جاء رد الأخ/ عبد القادر حامد أنه مقتنع بالإجابة.

السؤال رقم (4/14/63م)

ليرجى توضيح الأسباب والدواعي لاحالة طلبات الحصول على بطاقات الممر الآمن الى الأمن الوقائي والمخابرات الفلسطينية، آخذين بعين الاعتبار أن مثل هذه الأمور تؤدي الى اضاءة الوقت والجهد، وأن المواطن هو الجهة المتضررة من هذه الاجراءات]

- تم توجيه السؤال رقم (4/14/63م) إلى الأخ/ جميل الطريفي "وزير الشؤون المدنية" من قبل الأخ/ عثمان غشاش.
- بعد الاستماع إلى إجابة الأخ/ جميل الطريفي "وزير الشؤون المدنية" توجه الأخ/ ابراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" إلى الأخ/ عثمان غشاش لمعرفة ما إذا كان إقتنع بالإجابة.
- جاء رد الأخ/ عثمان غشاش أنه مقتنع بالإجابة.

- تلا الأخ/ ابراهيم ابو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" الرسالة الموجهة من قبل الاخ/ وجيه ياغي، حول قيام قوات الجيش الإسرائيلي بسحب بطاقة الـ (VIP) خاصته على معبر بيت حانون، وتزويده بتصريح دخول وخروج بدلاً منها، الأمر الذي يخضع سيارته للتفتيش والفحص، كما يعلن الأخ/ وجيه ياغي في رسالته اعتصامه في مقر المجلس التشريعي في غزة إلى حين حل هذه الاشكالية.
- بعد تلاوة الرسالة توجه الأخ/ ابراهيم ابو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" إلى الأخ/ جميل الطريفي "وزير الشؤون المدنية" بالاستفسار حول إجراءات الوزارة الخاصة بهذا الموضوع.
- استمع المجلس الى توضيح من الأخ/ جميل الطريفي "وزير الشؤون المدنية" حول هذا الاجراء، كما أضاف أن الوزارة مستمرة في اتصالاتها مع الجانب الإسرائيلي لاعادة البطاقة للأخ/ وجيه ياغي.

#### أسئلة تم تأجيلها للجلسة القادمة

رقم السؤال	موجه إلى	سبب التأجيل
(5/1/4)	الأخ/ حكمت زيد "وزير الزراعة"	اعتذار عن الحضور

#### خامساً: استكمال تقارير اللجان

##### 1- تقرير لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي

- دعا الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" الأخ/ فخري شقورة "رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي" لتقديم تقرير اللجنة حول مذكرة فعاليات بلدية أريحا.
- قدم الأخ/ عبد الفتاح حمائل "مقرر لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي" التقرير.
- رحب الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" بالأخ/ حسين الاعرج "وكيل وزارة الحكم المحلي" الذي قدم رداً على التقرير.
- ناقش المجلس التقرير، وبناء عليه اتخذ قرار رقم (5/1/460).

(مرفق نص القرار)

## سادساً: استكمال مشاريع القوانين

### 1- تقديم مشاريع القوانين

قدم الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" مذكرة تقديم لمشاريع القوانين التالية:

مشروع القانون	الرقم	الجهة المقدمة
1- مشروع قانون الطيران المدني	2000/69 م.و	مجلس الوزراء
2- مشروع قانون ايجار المساكن والعقارات التجارية	2000/68 م.و	مجلس الوزراء

### 2- إحالة مشاريع القوانين

قدم الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" مذكرة إحالة مشاريع القوانين التالية للجان المختصة:

مشروع القانون	اللجنة التي أحيل إليها
1- مشروع قانون الطيران المدني	- لجنة الداخلية - اللجنة الاقتصادية - اللجنة القانونية
2- مشروع قانون ايجار المساكن والعقارات التجارية	- اللجنة الاقتصادية - اللجنة القانونية

### 3- المناقشة العامة

أ. مشروع قانون الطيران المدني رقم (2000/69 م.و)

- دعا الأخ/ إبراهيم أبو النجا "رئيس المجلس" الأخ/ برهان جرار "عضو لجنة الداخلية" لتقديم تقرير لجان (الداخلية، الاقتصادية والقانونية) حول مشروع قانون الطيران المدني.
- قدّم الأخ/ برهان جرار "عضو لجنة الداخلية" التقرير.
- شرع المجلس بالمناقشة العامة لمشروع قانون الطيران المدني.
- بإجراء التصويت حول مشروع القانون كانت النتيجة: قبول مشروع القانون، باجماع الأخوة الأعضاء. وبناء عليه اتخذ قرار رقم (5/1/461).

(مرفق نص القرار)

ب. مشروع قانون ايجار المساكن والعقارات التجارية رقم (2000/68 م.و)

- دعا الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" الأخ/ جمال الشوبكي رئيس اللجنة الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون ايجار المساكن والعقارات التجارية.
  - قدّم الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" التقرير.
  - شرع المجلس بالمناقشة العامة لمشروع قانون ايجار المساكن والعقارات التجارية.
  - بإجراء التصويت حول مشروع القانون كانت النتيجة: قبول مشروع القانون، باجماع الأخوة الأعضاء. وبناء عليه اتخذ قرار رقم (5/1/462).
- (مرفق نص القرار)

### مذكرة حول مشروع قانون تنظيم تجارة وتداول مبيدات الآفات الزراعية رقم (99/52/م.و)

- دعا الأخ/ إبراهيم أبو النجا "النائب الأول لرئيس المجلس" الأخ/ جمال الشوبكي رئيس اللجنة الاقتصادية لتقديم مذكرة اللجنة حول مشروع قانون تنظيم تجارة وتداول مبيدات الآفات الزراعية.
- قدّم الأخ/ جمال الشوبكي "رئيس اللجنة الاقتصادية" مذكرة اللجنة حول مشروع قانون تنظيم تجارة وتداول مبيدات الآفات الزراعية، التي تطلب وقف العمل بمشروع القانون وذلك بناءً على طلب الأخ/ حكمت زيد "وزير الزراعة" بسبب تضمين موضوع هذا المشروع في مشروع قانون الزراعة العام الفلسطيني الجاري اعداده في ديوان الفتوى.
- تم تعليق التصويت على وقف مشروع القانون إلى حين توجيه رسالة استيضاح إلى أمين مجلس الوزراء الأخ/ احمد عبد الرحمن بخصوص ذلك.

### رفعت الجلسة الساعة 14:30

أحمد قريع  
رئيس  
المجلس التشريعي الفلسطيني

روحي فتوح  
أمين سر  
المجلس التشريعي الفلسطيني